

# القياس في الجموع

## ٢

صالح الدين الزعبلاني

بسطنا القول في العدد الفائت من المجلة على ( القياس في الجموع ) ، وأشرنا الى ما يمكن أن يزاوله الباحث من العناية في التماس الجمع لكثير من الآحاد . ذلك لتعاقب آحاد مختلفة على صيغة جمعية واحدة ، وتعاقب صيغ جمعية متباينة على زنة مخصوصة من الآحاد . وقد حمل ذلك الأئمة على عقد فصول مطولة حول ما اشتهر جمعه وأشكل واحده ، وما اشتهر واحده وأشكل جمعه . وحول ما استوى واحده وجمعه ، وما اتفق مفردة وجمعه وغير الجمع بحركة ، وما جاء مفردة ممدوداً وجمعه مقصوراً وهكذا . ومن ثم مست الحاجة الى الأخذ بالقياس واشتد الداعي الى التعويل عليه ، مهما تعسر ادراكه وأعجز مبتغاه وعزيماله . وذلك فيما أمكن الاهتداء فيه الى قياس بالاستقراء والتقصي . على أن يُحذَر في اعتماد أي قياس من تجاوز أصل من أصول العربية ، أو طريقة من طرائقها ، كذهاب بعضهم الى اطلاق جمع مفعول على مفاعيل اسماً كان أو جمعاً .

فاذا بلغ الباحث ما في نفسه ، وفاز من بحثه بالقياس المطرد أخذ به في كل حال . فاذا كان القياس هو الغالب كجمع فعل بفتح فسكون على أفعل وفعل وأفعال ، أمكن الأخذ به فيما لم يسمع له جمع من الآحاد . قال ابن يعيش في شرح المفصل ( واعلم أن الاسم الثلاثي لكثيرته وسعة استعماله كثرت آبنية تكسيه وكثير اختلافها حتى لا يخلو بناء منها من الشذوذ . والقياس ما تقدم ذكره . والمراد بقولنا انه القياس أنه لو ورد اسم ولم يعرف كيف جمعه لكان القياس أن يجمع على المنهاج المذكور . فعلى هذا لو سميت بالمصدر نحو ضرب وقتل لكان القياس في جمعه أن تقول في القلة ضرب وأضرب وقتل وأقتل ، قياساً على أفلس وأكعب وألعب ) .

فاذا تعدد المسموع في جمع الواحد وكان منه المقيس الغالب والشاذ ، أخذ بالمقيس

الغالب وأوثر في الاستعمال . فقد سمع ( للنهر ) ثلاثة جمع قياسية غالبية هي ( نهور وأنهر وأنهار ) (١) ، وجمع شاذ هو ( نهر ) بضم النون والهاء وقد أورده اللسان . وسمع ( للنهار ) جمع قياسي غالب هو ( نهر ) بضم النون والهاء كقذال وقذل ، وزاد التاج ( أنهرة ) كزمان وأزمنة ، قائلا ان القياس يقبل هذا الجمع . كما سمع ( للنهار ) جمعان غير قياسيين هما ( أنهر ) كما جاء في اللسان و ( نهور ) كما حكاه ابن السكيت في تهذيب الألفاظ . فالأعدل في كل ذلك أن يؤثر في الاستعمال من المسموع القياس الغالب فيجمع ( النهر ) على ( نهور وأنهر وأنهار ) ويجمع ( النهار ) على ( نهر وأنهرة ) فيمتنع بذلك تعاقب ( النهر والنهار ) على عدة جموع مسموعة وهي ( نهور وأنهر ونهر ) .

وقد جاء الشيخ أمين ظاهر خير الله في رسالته (الرأي الحاسم فيما خلت منه المعاجم) بجمع آخر للنهار هو ( أنهار ) مستشهداً ببيت النابغة :

**تورثن من أنهار يوم حليلة الى اليوم قد جربن كل التجارب**

وقد رأيت رواية صدر البيت في ديوان النابغة لابن السكيت ( تخيرن من أزمان يوم حليلة ) ولعلها الرواية الصحيحة .

### جمع فاعل على فواعل

اختلف فيما يجمع من فاعل على فواعل، هل يدخل فيه وصف المذكر العاقل ؟

أما مذهب النحاة فلا يجمع فاعل على فواعل اذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، وانما باباه التصحيح . أي أن قياسه أن يجمع جمعاً سالماً ، ليفرق في صيغة الجمع ، بينه وبين ما يجمع على فواعل ، كوصف المؤنث العاقل، أو وصف غير العاقل ، أو الاسم الصريح مؤنثاً ومذكراً مما زنته فاعل أو فاعل ، بكسر العين وفتحها .

على أن وصف فاعل للرجال اذا لم يكسر على فواعل ، فانه يكسر على فَعْل وفُعَّال كثيراً، كشَهَد وشَهَّاد في جمع شاهد ، وقد يكسر على فُعْلان كراكب وركبان وفارس وفرسان .

وليس جمع التصحيح الباب في جمع ( فاعل ) خاصة، اذا كان وصفاً للرجال، وانما هو الأصل في جمع الصفات عامة . قال الرضي في شرح الشافية ( ١١٦/٢ ) : ( اعلم أن الأصل في الصفات ألا تكسر لمشابهتها الأفعال، وعملها عملها، فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل ، وهو الواو والنون ، فيتبعه الألف والتاء لأنه فرعه ) . قال هذا في صدد الكلام على جمع الصفة ثلاثية ، وهو الحكم العام في الصفات . وقال الرضي أيضاً في شرح الكافية ( ١٨١/٢ ) : ( والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وأبنية المبالغة ، الا ما يستثنى ، والصفة المشبهة ، والمنسوب ، والمصغر ) . ففي الأمهات أن ما يجمع بالواو والنون ، هو كل صفة لمذكر عاقل ، على ان تكون خالية من التاء ، صالحة لدخولها أو للدلالة على التفضيل كعالم وفاضل ، وأعظم وأكمل .

١ - لثبوت قياس فعول وأفعل في جمع فعل بفتح الفاء وسكون العين عند الأكثرين . وثبوت أفعال فيه أيضاً ، على ما ذهب إليه أبو حيان وثبت عند المحدثين كما سنراه .

فاستثنوا لذلك من التصحيح ما كان على أَفْعَلْ فعلاء ، أو فعْلان فعلى ، من الصفات . كما استثنوا ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى الفاعل ، وفعل وفَعَلَ بمعنى المفعول ، ومفعال ومفعيل ) .

وإذا كان جمع التصحيح قد خص بالصفات في الأصل ، فقد جعل التكسير للأسماء . ولا يمنع الصفة ، إذا كان بابها التصحيح ، أن تكسر تشبيهاً لها بالأسماء ، لكنهم استثنوا من الصفات ما كان على فَعَّال وفُعَّال فمَنَعُوهُمَا من التكسير البتة . قال سيبويه في الكتاب ( ٢١٠/٢ ) : ( وأما ما كان فعَّالاً فإنه لا يكسَّرُ لأنه تدخله الواو والنون فيستغني بهما ، ويجمع مؤنثه بالتاء ، لأن الهاء تدخله . ولم يُفعل به ما فُعِّل بفعيلة ، ولا بالمذكر ما فُعِّل بفعيل . وكذلك فُعَّال . فأما الفُعَّال فهو شراب وقتال . وأما الفُعَّال فنحو الحُسَّان والكُرام ، تقول : شرَّابون وقتَّالون وحُسَّانون وكُرَّامون ، كرهوا أن يجعلوه كالأسماء حيث وجدوا مندوحة ) .

### الباب في جمع فاعل من وصف الرجال هو التصحيح

يستبين من هنا أن ما كان على (فاعل) من وصف الرجال فبابه التصحيح ، فإذا كُسِّر تشبيهاً له بالأسماء كان تكسيـره على (فُعِّل وفُعَّال) غالباً . وقد يكسَّر على (فُعْلان) لكنه لا يكسَّر على (فواعل) .

ففي جمع فاعل على فُعِّل وفُعَّال إذا كان صفة لمذكر عاقل ، قال ابن يعيش في شرح المفصل للزمخشري : ( ٤٥/٥ ) : ( الباب في فاعل إذا كان وصفاً نحو كاتب وضارب أن يجمع بالواو والنون . وقد يكسَّر بحكم الاسم ، فإذا كُسِّر المذكر منه كان على فُعِّل ، قالوا : شاهد وشهَّد . وعلى فُعَّال ، قالوا : شُهَّاد وجهَّال ورُكَّاب ، وذلك كثير ) .

وفي جمع فاعل على فُعْلان ، قال الرضي : ( إذا انتقل فاعل من الصفة الى الاسم كراكب الذي هو مختص براكب البعير ، وفارس الذي هو مختص براكب الفرس ، وراع المختص برعي نوع مخصوص ، ليست كماترى على طريق الفعل من العموم ، فإنه يجمع في الغالب على فُعْلان ) . وقال سيبويه في الكتاب ( ٢٠٦/٢ ) : ( كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم ، وهي اليه أقرب من الصفة الى الاسم : وذلك راع ورعيان وشاب وشبان ) ، وجمع (فُعْلان) هذا ، في الأصل ، للأسماء دون الصفات .

وفي منع جمع (فاعل) إذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، على (فواعل) ، قال الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك ( ١٣٤/٤ ) : ( وذكر في التسهيل ضابطاً لهذه الأنواع ، فقال : فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل ، مما ثانيه ألف زائدة أو واو ) .

على أن العرب قد جمعت على (فواعل) من وصف المذكر العاقل ألفاظاً ، حُمِلت على الشذوذ : كفارس وفوارس ، وهالك وهالك ونواكس وحارس وحوارس وصاحب وصواحب وحاج وحواج وخاشع وخواشع وغائب وغوايب وشاهد وشواهد ورافد وروافد وسابق وسوايق .

## متى يخرج فاعل في وصف المذكر العاقل عن بابه في جمع التصحيح ، الى التفسير

لا بد في جمع فاعل اذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، من تعرّف هذا الوصف • فاذا جاء على الأصل ، أي على الحدوث فاعتمد على موصوف مذكور أو مقدر وكان عاماً ، كان لا مناص من جمعه جمع تصحيح لأنه الباب • واذا ضارع الأسماء فاختصر وسلّب الحدوث واشتهر استعماله منقطعاً عن موصوفه مستغنياً عنه ، صح فيه التفسير • فانظر الى ما جاء في الأشباه والنظائر للإمام السيوطي ( ١٢٧/٢ ) : ( قال في البسيط : كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ، ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل • وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوفها ، قوي تكسيرها ، لالتحاقها بالأسماء كعبد وشيخ وكهل وضيع ) • وجاء في الكليات الأبي البقاء مثل ذلك ( ص/٢٢٠ ) . ولنأت بأمثلة تكشف عما بسطنا وتبين عما عنيينا وقصدنا •

اذا أردت بـ ( الكاتب ) الذي يكتب ، صفة على الحدوث ، قلت في جمعه ( الكاتبون ) . والكتابة في الأصل ( الخط ) • واذا رمت به الذي ينشئ النشر ويزاوله صح تكسيره فقلت في جمعه ( الكتّاب ) ، وليس هذا على شيء من الحدوث • والكتابة هنا صناعة الكاتب • وقد ضارع ( الكاتب ) ها هنا الاسم من حيث جواز انقطاعه عن موصوفه واستغنائه عنه • فأنت تقول ( مررت بكاتب من أشهر الكتاب ) كما تقول ( صادفت عالماً من أتقى العلماء ) • قال ابن منظور : ( كتب الشيء يكتبه كتباً وكتاباً وكتابة وكتّبه : خطّه ) هذا هو الأصل • ثم قال : ( والكتابة لمن تكون له صناعة مثل الصياغة والخياطة • ورجل كاتب والجمع كتّاب وكتبة ، وحرفته الكتابة • ابن الأعرابي : الكاتب عندهم العالم ) • وجاء في كشف الطرّة ( ١٠٧ ) : ( وفي الدراصون • الصفة لا تقوم مقام موصوفها الا اذا كانت خاصة نحو : مررت بكاتب ، أو دل دليل على تعيين الموصوف ) •

وكذا القول في ( القارئ ) ، اذا عنيت به من يقرأ ، صفة على الحدوث ، فان جمعه ( القارئون ) • فاذا سميت به من اعتاد القراءة واتخذها علماً ، صح جمعه على ( القراء ) وجاز استعماله منقطعاً عن موصوفه • ومن ثم كان قولك ( فلان أقرأ الناس ) على معنيين : الأول أن يحمل على أنه أكثر الناس قراءة ، على الأصل • والثاني أن يكون أحذقهم لهذا العلم وأعلمهم به ، على ما تدرّج اليه المعنى • وفي الحديث ( أقرؤكم أبي ) قال ابن الأثير : ( ويجوز أن يريد به أكثرهم قراءة ، ويجوز أن يكون على أنه أقرأ الصحابة ، أي آتقن للقرآن وأحفظ ) •

وانظر الى ما قاله المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ( ٤٢٦/١ ) : ( لأن الصفة لا يقوم مقام الموصوف حتى يدل عليه دلالة قوية • فأما اذا كانت عامة في أجناس ، فلا يجوز ذلك فيه • فاذا قلت مررت بطويل وأنت تريد رجلاً ، لم يحسن ، لأن الطويل يكون في غير الرجال ، كما يكون في الرجال • ولو قلت مررت بكاتب يحسن اذ كانت الكتابة مختصة ) •

## لماذا خرج فاعل في وصف المذكر العاقل الى

### فواعل في جمع فارس وسابق وصاحب . . .

إذا أنت تدبرت ما جمعه من ( فاعل ) وصف المذكر العاقل على ( فواعل ) تكسيرا ، ونسبوه الى الشذوذ ، استطعت أن ترد كثيرأمنه الى مضارعة الاسم أيضا . فاذا تأملت ( الفارس ) لم تر أنه على شيء من الحدوث ، وجدت أنك لست بحاجة الى ذكر موصوفه أو تقديره ، لشهرة استعماله منقطعاً عنه ، واختصاصه . فانت تقول ( مررت بفارس ) كما تقول ( مررت برجل ) ولا تخشى فيه اللبس ، فتكسره في الجمع كما تكسر الأسماء .

هذا وانظر الى ما جاء في خزانة الأدب للبغدادي ، حول تاويل جمع فارس على فوارس ( ٢٠٦/١ ) : ( وأما الثاني ، أي الوجه الثاني ، فقالوا انه من الصفات التي استعملت استعمال الأسماء فقرب بذلك منها ، ولأنه لا لبس فيه ، كما ذكر سيبويه ، من أن الفارس في كلامهم لا يقع الا للرجال ) .

وهاك ما قاله المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ، حول جمع ( سابق ) على ( سوابق ) في بيت بشامة النهشلي :

### ان تبتدر غاية يوماً لمكرمة تلق السوابق منا والمصلين

قال ( ١٠٣/١ ) : ( يقول ان تستبق نهاية مجد أو غاية مكرمة ، تر السابقين منا ، والتالين أيضاً منا . وانما قال المصلين ، ولم يقل المصلّيات مع السوابق ، لأن قصده الى آدميين ، وان كان استعارهما من صفات الخيل . ويجوز أن يكون أخرج السابق لانقطاعه عن الموصوف في أكثر الأحوال ، ولنبأته عن المجلي ، وهو اسم الأول منها ، الى باب الأسماء فجمعه على السوابق ، كما يقال كاهل وكواهل ، وغارب وغوارب ) .

وفي المصباح ( مادة فرس ) : ( وعن ابن القطان يجمع الصاحب على صواحب ) . فاذا كان الصاحب مما جاء ، وصفاً لمذكر عاقل ، فقد أنزل منزلة الأسماء ، فاستغنى عن موصوفه . فقد جاء في اللسان :

( والصاحب المعاشر ، لا يتعدى تعدّي الفعل ، أعني أنك لا تقول : زيد صاحب عمراً ، لأنهم انما استعملوه استعمال الأسماء ، نحو غلام زيد ) . وقال المرزوقي ( ٧١/١ ) : ( قوله : صاحباً صفة في الأصل ، استعملت استعمال الأسماء ، فلم يجر مجرى أسماء الفاعلين ، ويجري على طريقته : والد ) .

### من الأئمة من اشترط في تكسير فاعل على فواعل

### من صفات الرجال ، أمن اللبس الى مضارعة الاسم

أبي سيبويه أن يجمع ( الوالد والصاحب ) تكسيراً على فواعل ، ولو استعمل استعمال الأسماء ، وانما أجاز أن تقول ( صواحب وأوالد ) جمعاً لصاحب ووالد ، من صفات

الرجال ، اذا سميت بهما رجلين ، فكانا اسمين فعلا . قال سيبويه ( ١٠٠/٢ ) : ( وأما والد وصاحب ، فانهما لا يُجمعان ونحوهما ، كما يجمع قادمُ الناقة ، لأن هذا وان تُكلم به كما يُتكلَّم بالأسماء ، فان أصله الصفة ، وله مؤنث يُجمع بفواعل ، فأرادوا أن يفرقوا بين المؤنث والمذكر ، وصار بمنزلة المذكر الذي يستعمل وصفاً نحو ضارب وقتل . واذا جاءت صفة قد كسرت كتكسیرهم اياها لو كانت اسماً ، ثم سميت بها رجلاً كسّرتة على ذلك التكسير ، لأنه كسّر تكسير الأسماء ، فلا تُجاوزنّه ) . قال أبو سعيد السيرافي في شرحه : ( ذكر سيبويه والدأ وصاحباً ، قبل التسمية بهما فاذا ان صاحباً اذا جمعناه لم نقل فيه صواحب ، وكذلك والد لا نقول فيه أولد ، لأن هذين صفتان من حيث يقال والد ووالدة وصاحب وصاحبة . واذا كان الصفة على فاعل للمذكر لم يجمع على فواعل ، وانما يقال فيه فاعلون . وهذان الاسمان قد كثرافجريا مجرى الأسماء ، فلم يجب لهما بذلك أن يقال صواحب وأوالد ، اذ كان يقال في مؤنثهما صاحبة ووالدة . ولو سمينا رجلاً بصاحب لقلنا في التكسير صواحب . وأما والد فقال الجرمي اذا سمينا به لم نقل الا والدون . فان سمينا به مؤنثاً لم نقل الا والدات ، وان سمينا بوالدة قلنا والدات ، لأن العرب تنكبت في جمع ذلك التكسير قبل التسمية ) .

وفحوى كلام سيبويه أنك لا تقول ( صواحب وأوالد ) ولو استعملنا استعمال الأسماء ، اذ بقي لهما من الصفة قبولهما التأنيث ، فانت اذا كسّرتهما كذلك التيسا بما يجمع منهما مؤنثين . أما ان سميت بهما فان لك ذلك لانتفاء اللبس . وقد ذهب الجرمي الى أبعد من هذا ، كما رأيت ، فقد أبى تكسير والد على أولد ، ولو سميت به . فانت تقول ( والدون ) في جمع والد ، ولو جعلته اسماً للرجل . فكان ضابط سيبويه فيما يصح أن يجمع على ( فواعل ) اذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، أن يضارع الاسم ، وألا يقع اللبس بينه وبين مؤنثه ، كما هو الحال في فارس وفوارس ، لاختصاصه بالرجال . أما اذا جعلنا الوصف اسماً للرجل فلا خلاف في تكسيـره تكسير الأسماء . قال سيبويه ( ٩٨/٢ ) : ( وان سميت رجلاً بمسلم فاردت أن تكسّروا تجمع بالواو والنون قلت : مسالم ، لأنه اسم مثل مطرف . وان سميت بخالد فاردت أن تكسّر للجمع قلت : خوالد ، لأنه صار اسماً بمنزلة القادم والآخر ، وانما تقول القوادم والأواخر والأناسي وغيرهم في ذا سواء . . . . . وقد قالوا فوارس في الصفة فهذا أجدر أن يكون . والدليل على ذلك أنك لو أردت أن تجمع قوماً على خالد وحاتم ، كما قلت المناذرة والمهالبة ، لقلت الحواتم والخوالد . )

### خطأ القول باباحة فاعل على فواعل

#### من صفات الرجال

عرض الأستاذ محمد العدناني ، لما نحن فيه ، في كتابه معجم الأخطاء الشائعة ، فأقر جمع ( باسل ) على ( بواسل ) فقال : ( ولا يخطيء من يجمع كل صفة لمذكر عاقل على وزن فاعل ، على فواعل ) ، ثم استدرك فأردف : ( ولكن الأصل ألا يجمع على فواعل الا الكلمات التي نجدها في المعاجم ) . وقد اعتمد العدناني في مخالفة النحاة ، على أن

ما جمع على ( فواعل ) من ( فاعل ) اذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، كثير قد أربى على الثلاثين .

وقد سبقه الى هذا عضو المجمع القاهري الأستاذ عباس حسن ، فقد جاء في كتابه ( النحو الوافي ) ( ٤٨٦/٤ ) : ( والحق أن صيغة فاعل يجمع قياساً على فواعل ، سواء أكانت صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل . غير أن مراعاة الشرط أفضل . أما من لا يراعيه فلا يحكم عليه بالتخطئة ، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل الى ما هو مباح ، وإن كان دونه في القوة ) ، وقد علل هذه الاباحة فقال : ( أما سبب الاباحة وعدم التقيد بالشرط . . فهو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتدائه في الكلام الفصيح الذي يحتج بصحته ، الى جموع كثيرة تجاوزت الثلاثين ) .

ولعل الباحث الذي عناه الأستاذ عباس ، هو الأستاذ علي السباعي . فقد قرأت له في مجلة الأزهر ( عدد حزيران من عام ١٩٦٨ ) قوله : ( بَسَلَ الفعل : في المعاجم بَسَلَ يبَسَلُ بَسْولاً وبَسْالة ، شَجُعَ فهو بَسِيلٌ وبَاسِلٌ ، والجمع بَسْسَلاء وبَسْلٌ . ولم يجيء في المعاجم بواسل كفوارس وهوالك ونواكس ، فأنكرها المعاصرون : اليازجي في لغة الجرائد ، والأستاذ بشر فارس في المقطع ، ونقد الأخير شاعرنا العظيم . . علي الجارم في قوله مؤبناً ملك العراق المرحوم غازي الأول :

**طرحنا راءد اليأس عنا بواسلا وان هزنا يوم الفراق وان أدا )**

الى أن قال : ( وقد وقعت على جموع لفاعل وصف لمذكر عاقل ، تبطل قول النحويين بشذوذ الفارس مع ما مثله ) . وختم قوله ( وبعد فائناً ننتظر رأي المجمع الموقر في هذا الجمع بعد أن جاء السماع بثلاثين منه فصيحة واضحة ) .

**كثرة فاعل على فواعل في صفة الرجال**

**لا يشفع باباحته ما دام ثمة سبب لشذوذه**

أقول لا مسأغ البتة لاباحة جمع فاعل على فواعل اذا كان وصفاً لمذكر عاقل ، ولا عبرة بما جمع منه على هذا النحو ، ولو تجاوزت ثلاثين لفظاً . ذلك أنه لا مندوحة عن ملاحظة حال الصفة وتعرفها والتعويل على دلالتها وما تعنيه كما أسلفنا . فاذا وجدت الصفة من فاعل على الأصل دالة على الحدوث ، معتمدة على موصوف مقدر أو مذكور ، كان لا مناص من جمعها جمع تصحيح من فاعل . فاذا قلت ( هؤلاء ذائعو الصيت ، أو مانعو الزكاة ) لم يصح بحال أن تقول فيه ( هؤلاء ذوائع الصيت أو موانع الزكاة ) . أو قلت ( هؤلاء قائلون بالسعي ، قائمون على الأمر ، أمرون بالمعروف ، ناهون عن المنكر ) ، امتنع أن تقول فيه : ( هؤلاء قوائل بالسعي ، قوائم على الأمر ، أوامر بالمعروف ، نواه عن المنكر ) . وقد جاء في التنزيل ( أولئك هم الخاسرون ) و ( أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ) و ( ان كنتم فاعلين ) ، أفصح أن تحل فيها ، لو جئت بمعناها ، ( الخواسر ) محل ( الخاسرون ) ، و ( خوالد ) مكان ( خالدون ) ، و ( فواعل ) في موضع ( فاعلين ) ؟

هذا وقد جاء في خزانة الأدب للبغدادى ( ٢٠٦/١ ) : ( قال الشاطبي في شرح الألفية : وطريقة المبرد في جمع ما جاء شاذاً من هذا النوع ، أن فواعل هو الأصل في الجميع ، وإنما منع خوف اللبس . فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعونه في سائر الضرورات حيث آمنوا ( الالباس ) . أقول ليس فيما ذهب اليه المبرد خروج عما قرره النحاة . وكل ما في الأمر أن الامام المبرد قد رأى أن جمع ( فاعل ) على ( فواعل ) هو الأصل . فإذا امتنع ( فاعل ) من صفة الرجال أن يجمع عليه ، فذلك لالتباسه بصفة النساء . ف ( فواعل ) إنما هي جمع ( فاعلة ) في صفات من يعقل دون ( فاعل ) .

وقال المبرد في كتابه الكامل ، في كلامه على بيت الفرزدق :

**وإذا الرجال رأوا يزيداً رأيتهم خضع الرقاب نواكسي الأبصار**

( وفي هذا البيت شيء يستطرفه النحويون ، وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتاً على فواعل لئلا يلتبس بالمؤنث ، لا يقولون : ضارب وضوارب لأنهم قالوا ضاربة وضوارب . ويقولون في المثل هو هالك في الهوالك ، فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنه مثل ، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر ، أجراه على أصله فقال : نواكسي الأبصار ، ولا يكون مثل هذا أبداً الا ضرورة ) .

وقال أبو علي المرزوقي في شرح الحماسة ( ٤٠ ) حول قول عتبة بن الحارث : ( ومثلي في غوائبكم قليل ) : ( وقال أبو العباس المبرد : هذا هو الأصل في جميعه ، ويجوز في الشعر ) . وقول المبرد : ( ويجوز في الشعر ) يعني أنه جارٍ في الشعر دون النثر .

### هالك وهالك

جمع العرب الهالك والغائب والشاهد ، من صفات الرجل على هوالك وغوائب وشواهد . قال صاحب الخزانة ( ٢٠٥١ ) : ( وهالك وهوالك ، قالوا : هالك في الهوالك ، وغائب في الغوائب ، وشاهد في الشواهد ، قال عتبة بن الحارث لجزء بن سعد :

**أحامي عن ديار بني أبيكم ومثلي في غوائبكم قليل**

فقال له جزء : نعم وفي شواهدنا . فجمع عتبة غائباً على غوائب ، وجمع جزء شاهداً على شواهد ، وقد وجهت بتوجيهات ) .

وعندي أن ( الهالك والغائب والشاهد ) قد أفردت من موصوفاتها وسلبت الحدود فأجريت مجرى الأسماء ، فكان ذلك وجه تكسيرها على ( فواعل ) كما كسرت الأسماء .

فالأصل في ( هالك ) أن يكون وصفاً على الحدوث ، كما في قوله تعالى ( كل شيء هالك الا وجهه . القصص / ٨٨ ) ، لكنه استعمل مفرداً عن موصوفه فأجري مجرى الأسماء فجمع على ( هوالك ) . والذي أراه أنك إذا قلت على المثل ( فلان هالك في الهوالك ) وجعلت هالكاً فيه صفة على الحدوث ، لم يكن الهوالك جمعاً له . وإذا جعلته ك ( الهلكة ) أي الشيء الهالك كان لجمعه على ( هوالك ) وجه . قال صاحب اللسان : ( وفلان هلك من



الهلك ، أي ساقطة من السواقط ، أي هالك ) . وقد خرج ابن بري على أنه جمع هالكة فقال : ( يجوز أن يريد هالك في الأمم الهوالك ، فيكون جمع هالكة ) على القياس . وهناك وجه آخر . ذلك أن قول المثل ( انه هالك في الهوالك ) لا يوجب أن يكون ( هوالك ) أصلا ، جمع هالك . وكل ما يعنيه أنه قد وقع موقع جمعه وأغنى مُغنائه . فانظر الى قول ابن جني في الخصائص ( ٣٢٧/١ ) : ( ومثله ليلة طلقة وليال طوالق ، فليس طوالق تكسير طلقة ، لأن فعلة لا تكسر على فواعل ، وانما طوالق جمع طالقة ، ووقعت موقع جمع طلقة ) .

### غائب وغائب

أما غائب ، فقد ورد في اللسان ( وغائب الرجل ما غاب منه : اسم كالكاهل والجامل وأنشد ابن الأعرابي :

ويخبرني عن غائب المرء هديته كفى الهدى عما غيب المرء مغبرا )

والغائب ها هنا اسم للشيء الخفي أو الغائب . وجاء في التاج ( وغائبك ما غاب عنك : اسم ، كالكاهل والجامل ، أي ليس بمشتق من الغيوبة . وأنشد ابن الأعرابي . قال شيخنا : ولكن قوله في تفسيره ما غاب عنك ، أي الذي غاب ، صريح في أنه صيغة اسم فاعل من غاب . وان كان يمكن دعوى أنه الأصل ، وتنوسيت الوصفية ، وصار اسماً للغائب كالصاحب ، فتأمل ) .

وعندي أن ( الغائب ) قد أطلق اسماعلى الذي غاب عاقلا أو غير عاقل ، فانقطع عن موصوفه ، وضارع الأسماء .

### شاهد وشواهد

وكذا الحكم في ( شاهد ) بمعنى ( حاضر ) . قال صاحب اللسان : ( وشهده شهوداً أي حضر فهو شاهد ، وقوم شهود أي حضور ) . وقال صاحب المفردات ( الشهود والشهادة الحضور مع المشاهدة ، أما بالبصر أو البصيرة ، وقد يقال للحضور مفرداً . قال : عالم الغيب والشهادة ، لكن الشهود بالحضور المجرد أولى ، والشهادة مع المشاهدة أولى ) .

وشاهد في الأصل صفة على الحدوث ، يقال فيما يقابل الغائب . قال صاحب اللسان ( وقلبه شاهد ذلك غير غائب عنه ) . وقد استعمل مفرداً عن موصوفه فأجري مجرى الأسماء . فانت تقول ( جاء شاهدك ) فتقطع الصفة عن موصوفها ، وتعني ب ( الشاهد ) أن يكون من الشهادة أو الشهود ، على السواء .

وفي التنزيل ( وشاهد ومشهود ) ، قال صاحب المفردات ( وقيل المشهود يوم الجمعة ، وقيل يوم عرفة ويوم القيامة ، وشاهد : كل من شهد ) . وقد قيل ( شواهدكم ) فيما يقابل ( غوايبكم ) كما أسلفنا . بل أطلق ( الشاهد ) اسماً للنجم وسواه أيضاً . ففي

النهاية ( انه ذكر صلاة العصر ثم قال لا صلاة بعدها حتى يراها الشاهد ، قيل وما الشاهد ، قال النجم ، سماء الشاهد لأنه يشهد الليل أي يحضر ويظهر ، ومنه قيل لصلاة المغرب : صلاة الشاهد ) .

### باسل وبواسل

جاء ( باسل ) وقيل في فعله ( بَسَلَ ) كنصر و ( بَسَلَ ) ككرم . وقيل في جمعه ( بَسَلْ وبُسَلَاء ) . وذكر الهمداني في ألفاظه أن جمعه ( بَسَلْ ) بضم الأول وتشديد الثاني وفتح . أما جمعه على ( بواسل ) إذا كان وصفاً للعاقل فلم يرد في معجم ، لكنه جاء في شعر باعث بن صريم ، وهو شاعر جاهلي . قال :

وكتيبة سَفَعِ الوجوه بواسلِ      كالأسد حين تذبّ عن أشبالها  
قد قدت أوّل عُنْفُوَانٍ رعيها      فلففتها بكتيبة أمثالها

وهما من أبيات الحماسة . وقد استدلل الأستاذ علي الجارم على صحة جمع بواسل صفة للرجال بالبيت الأول ، على ما ذكرته الرسالة ( ٣١١/٣ ) . فهل جاء بواسل في قول باعث هذا ، صفة للرجال حقاً ؟ أما أبو علي المرزوقي فلم يُشر في شرحه إلى هذا . وهو لم يذكر في شرحه جمعاً لفاعل على فواعل من صفات الرجال إلا نص على شذوذه ، وأورد ما جاء في توجيهه . فقد ذكر فوارس وناكس وهوالك وغواث وشواهد ، بل أورد سوافر وشواطن وخوارج ( ٧٦٩ ) ، وأتى بما قيل في توجيه كل منها ، فما الذي جاء به لتوجيه ( بواسل ) صفة للرجال ؟

قال المرزوقي في تفسير البيت ( ٨٣٦ ) : ( فيقول ربّ كتيبة قد تعودت الغارات والصبر على الأبعاد فيها ، فاسودّت ألوانها بما تقاسيه من التعب ، وتديم لبسه من الأسلحة ، وكأنها في بأسها ونجدتها ، وماتأوي إليه من قوتها وشدتها ، الأسد إذا ذبت عن جرائها . . . وقوله بكتيبة أمثالها : لو قال مثلها لجاز ، ولكنه جمع على معنى طوائف الكتيبة لاختلافها ) . فكيف أوّل المرزوقي وصف ( الكتيبة ) بالبواسل . أقول ذهب المرزوقي إلى أن الشاعر قد تصوّر الكتيبة أسداً في قوتها وشدتها وذبيّها عن جرائها ، ومن ثم قال ( كتيبة بواسل ) ، والبواسل هي الأسد . ففي اللسان ( والباسل الأسد ، لكراهة منظره وقبحه ) وفي التاج ( البَسول : الأسد ) . فإذا صح قولك رجال بواسل فعلى جهة قولك رجال أسد .

أما الامام التبريزي فقد قال في شرحه ( ١١٢/٢ ) : ( بواسل برده إلى الكتيبة ، وفواعل في وصف الرجال قليل ، يقال فارس وفوارس ، وهالك وهوالك وناكس ونواكس وخارج وخوارج . . . ، وأمثالها يعني أمثال هذه الكتيبة من العدد ، وقال أمثالها فردّه إلى المعنى ، لأن الكتيبة هنا : الخيل والرجال ) . فما الذي يعنيه قول التبريزي ( بواسل : رده إلى الكتيبة ) ؟ قوله هذا يعني أن الشاعر قد أتى بالوصف على ( بواسل ) ليطبّق بين

الوصف وبين الكتيبة . ولكن آتى الشاعر بالوصف على فواعل ليطابق بينه وبين لفظ الكتيبة أم بينه وبين معناها ؟

أقول أما لفظ الكتيبة فان يقتضي أن يكون الوصف مفرداً مؤنثاً فيقول ( كتيبة باسلة ) هذا هو الأصل . وأما معناها فانه لا يوحى أن يكون وصف الكتيبة ( بواسل ) ويكون بواسل مع ذلك وصفاً للرجال ، كما أشار اليه التبريزي في قوله ( وفواعل في وصف الرجال قليل ) ، ما لم يكن قد قصد بالكتيبة ( الخيل والرجال ) على حد قول الشارح نفسه . على أن التبريزي لم يعلل مجيء ( بواسل ) وصفاً للرجال ، كما فعل المرزوقي .

وانظر الى قول الشاعر :

**غشيتة وهو في جاواء باسلة عَضْباً أصاب سَوَاءَ الرأس فانفلقا**

قال المرزوقي (٦٠) : ( في جاواء باسلة : في جيش تام السلاح كرية اللقاء ) . وقال الجوهري ( وكتيبة جاواء . وهي التي يعلوها لون السواد لكثرة الدروع ) . فكتيبة جاواء هي كتيبة كدراء اللون في حمرة كلون صدا الحديد ، كما قال الزمخشري في الأساس . وقد وجه المرزوقي وصف الكتيبة بالباسلة بأنها تامة السلاح كرية اللقاء ، ويعبر ببسالة الأسد في الأصل عن شجاعته وكرهاته وجهه وشدة عبوسه . ففي الأساس ( فيه بسالة . . . وقد بَسَل وتَبَسَّل اذا تشجع ، وأسَد باسل ) وأضاف ( وله وجه باسر باسل : شديد العبوس ) . فاذا قيل كتيبة باسلة عَنَوْنَا أنها كرية اللقاء ، واذا قيل كتيبة بواسل عَنَوْنَا أن جندها بواسل أي أسد . فقد سمي الأسد بالبواسل ، والبواسل صفة غالبية انقطعت عن موصوفها فقامت مقامه وأنزلت منزلته ، والأصل أسد بواسل . قال المرزوقي (٤١) : ( والبسالة توصف بها الأسد والرجال ، يقال أسد باسل وبسول كما يقال رجل باسل وبسول ) . واذا كان الباسل صفة للأسد والرجل على السواء فقد اشتهر وصفاً للأسد كأنه الأصل فيه حتى غدا علماً له . فانظر الى قول أبي زيد الطائي :

**صادفت لما خرجت منطلقاً جهم المنحياً كباسل شرس**

وهكذا أصبح الباسل اسماً من أسماء الأسد ، فاذا قلت هؤلاء بواسل عنيت هؤلاء أسد أو كالأسد في عبوسهم غضباً وشجاعة ، كما تقول هؤلاء ذوائب القوم والذوابة اسم في الأصل قد وصف به . وجاء الأستاذ علي السباعي ببيت آخر للزفيان السعدي ، قال فيه :

**يحملن أسد الزارة البواسل مدرعين للوغى سرايلا**

قال السباعي ( يعني خيلاً تحمل فرساناً بواسل شجعان كأسد الأجمة ، قد لبسوا للحرب لباسها ) ، وعندني أنه على تقدير ( يحملن رجالاً كأسد الزارة البواسل ، مدرعين للحرب سرايلاً ) ، فالبواسل صفة للأسد ، على الأصل .

**تكسير باسل صفة للرجال على بُسَل وبسلاء وتصحيحه على باسلين**

يكسّر باسل صفة للرجال على بُسَل كشاهد وشُهَد وعاذل وعُدَل ، كما جمعه الهمداني في ألفاظه ، وقد يجمع كبسيل على بسلاء ما دام صفة ثابتة ، وليس فعلاء مختصاً

بفعيل • قال الأشموني ( ١٢٣/٤ ) : ( ما ذكرته من أن كل وصف دلّ على سجية مدح أو ذم ، وهو على فاعل أو فعّال ، حكمه حكم فعيل المذكور في الجمع على فعلاء ، هو ما في التسهيل ، كما تقدّم ) • وقال ابن جني في الخصائص ( ٣٨٧/١ ) : ( يدل على ذلك تكسيرهم لشاعر على شعراء ، لما كان فاعل هنا واقعاً موقع فعيل كسّر تكسيه ليكون ذلك أمانة ودليلاً على ارادته ، وأنه مُغن عنه ، وبدل منه •• وعلى ذلك قالوا عالم وعلماء • قال سيبويه : يقولها من لا يقول عليهم • لكنه لما كان العلیم انما يكون الوصف به بعد المزاولة له ، وطول الملابس ، صار كأنه غريزة ، ولم يكن على أول دخوله فيه • ولو كان كذلك لكان متعلماً لا عالماً ، فلما خرج بالغريزة الى باب فعّل ، صار عالم في المعنى كعلیم فكسّر تكسيه ) •  
 أما تصحيح ( باسل ) على ( باسلين ) فهو القياس والباب ما دام باسل صفة للرجال • قال قتادة الحنفي :

ما كنت أول من أصاب بنكبة دهرٌ وحيٌ باسلون صميم

قال المرزوقي ( ٧٦٧ ) : ( وقول باسلون صميم ، فالبسول عبوسة الشجاعة والغضب والصميم خالصة الشيء ، وما به قوامه • يقال للرجل هو من صميم قومه ، أي من محض أصلهم • ويوصف بالصميم الواحد والجمع ) •

وقال التبريزي ( ٢٦٩/٢ ) : ( وحيٌ باسلون يعني أنهم قاتلوه فغلبوه ، ومدحهم بقوله باسلون صميم ، وهم أعداؤه ، لأن عدو الرجل ينبغي أن يكون مثله ، فإذا مدحهم فقد مدح نفسه ) • أما ( بسّل ) فهو جمع بسّول ، ويجوز فيه التسكين ، كما جاء في الهمع ( ١٧٦/٢ ) •

### الهوازم والخوارج

قال قتادة بن مسleme الحنفي ، وهو شاعر جاهلي :

لم ألق قبلهم فوارس مثلهم أحمى ، وهن هوازم وهزيم

قال المرزوقي في شرح الحماسة ( ٧٦٨ ) : ( فأما قوله أحمى فالمراد به أحمى منهم •• أي لم ألق فرساناً مثلهم قبلهم هم أحمى منهم هازمين ومهزومين • وقوله : وهن هوازم الواو واو الحال والضمير منه لفرق الخيل وطوائفها ، ولهذا قال هوازم لما كان فواعل يختص بجمع المؤنث إلا في الأحرف المعدودة عند الكلام في فوارس ) ، وأردف : ( ومثل هوازم قولهم الخوارج لأن المراد به الفرق •• فأما قوله وهو هزيم فهو فعيل بمعنى مفعول ، والمراد به الكثرة لا الواحد ، كأنه قال : وهي بين هازمة ومهزومة ) • ومن ثم ليس ( هوازم ) ها هنا جمع هازم صفة لعاقل ولا ( خوارج ) جمع خارج صفة للرجال •

امتناع القول باباحة فاعل على فواعل إذا كان  
 صفة للرجال

يستبين بما تقدم أن لا وجه لاطلاق القياس في جمع ( فاعل ) على ( فواعل ) إذا كان صفة لمذكر عاقل • ولا مسأغ لقولك ( نحن جواد في العمل ، عوازم على المضني فيه )

أو قولك ( نحن الحوافظ للعهد والسوائل عنه ) ، بدلا من قولك ( نحن جادون في العمل ، عازمون على المضي فيه ) أو بدل قولك ( نحن الحافظون للعهد والسائلون عنه ) • على أن لنا أن نقيس على ما جمعه العرب من ذلك وذكروا توجيهه ، فإذا أنت أسميت من يرصد حركة العدو ( راصداً ) إذا كان الرصد نهاراً ، أو ( ساهراً ) إذا كان الرصد ليلاً ، فجعلت كلاهما صفة غالبية قُطعت عن موصوفها فجرت مجرى الأسماء ، جمعت الأول على ( رواصد ) والآخر على ( سواهر ) ، ولذلك وجه ظاهر • فقد جمعوا ( القابس ) الذي يقبس الخبر ويعلمه الناس ، وأصله طالب النار وأخذها ، على قوابس ، و ( الرافد ) وهو المعطي والمعين ، على روافد • وهذا سبيل القياس فيه •

### جمع فعل على أفعال عند الأقدمين

كثرة النحاة على أن ما يجمع على ( أفعال ) هو ( فعل ) بفتح الفاء والعين • أما ( فعل ) صحيح العين ساكنها فهو يجمع على ( أفعل وفعال وفعل ) • قال سيبويه في الكتاب ( ١٧٥/٢ ) : ( أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فانك إذا ثلثته إلى أن تمثّره ، فان تكسيره أفعل • فإذا جاوز العدد فان البناء قد يجيء على فعال وعلى فعول ) • وهذا ما حكاه السيوطي عن النحاة في همه ( ١٧٤/٢ - ١٧٥ ) •

وقال ابن الحاجب في شافيته ( ٨٩/٢ ) : ( الغالب في نحو فلس على أفلس وفلوس ) أي على أفعل وفعل • وزاد الرضي في شرحه ( فعلا ) بكسر الأول فقال ( والغالب في كثرة فعل أن يكون على فعول وفعال ) •

أما جمع ( فعل ) ساكن العين على ( أفعال ) فالأكثر من النحاة على أنه شاذ • قال سيبويه في الكتاب ( ١٧٦/٢ ) : ( انه ليس بالباب ) • وقال الشنتمري شارح أبيات لالكتاب ( انه شاذ ) • وتابعهما كثيرون ومنهم صاحب التصريح • ونزع ابن يعيش إلى هذا في شرح المفصل ( ١٥/٥ ) فقال : ( فمن الشاذ تكسيرهم فعلا بسكون العين في القلة على أفعال والقياس أفعل ) •

وذهب بعض النحاة إلى قياس فعل على أفعال ولكنهم قصروه على ما كان مضاعفاً وما أوله الهمزة أو الواو • قال الأشموني في شرح ألفية ابن مالك ( ١١٩/٤ ) : ( وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف ، أو واو نحو وهم • وقال ( وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني • كوقت وأوقات • ثم قال ان المضاعف من فعل كالذي فاؤه واو في أن أفعالا في جمعه أكثر من أفعل كعم وأعمام وجدّ وأجداد ورب وأرباب ) •

على أن من النحاة من قال بقياس فعل صحيح العين على أفعال • قال أبو حيان فيما حكاه في حاشيته على شرح الجاربردي للشافية ( ١٢٩ ) : ( ولو ذهب ذاهب إلى اقتياس أفعال من فعل صحيح العين ، لكان قد ذهب مذهباً حسناً لكثرة ما ورد منه ) •

## جمع فعل على أفعال عند المحدثين

نحا نحو قياس فعل على أفعال من المحدثين الأب أنستاس ماري الكرمللي ، وعرض لهذا في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دور انعقاده الرابع فأخذ على النحاة قولهم بشذوذ هذا الجمع وقصرهم إياه على ألفاظ معدودات . وذكر أن ما تحصل له من جمع فعل عامة على أفعال بلغ (٣٤٠) مثلاً ، ولم يتحصل له من جمع فعل على أفعل غير (١٤٢) لفظاً . وأيده في ذلك كثيرون ومنهم الدكتور مصطفى جواد في كتابه ( دراسات في فلسفة النحو والصرف ) فأطلق قياس فعل على أفعال وأكد صحة جمع ( بحث ) على ( أبحاث ) بعد أن نقل المصدر إلى الاسم ، وقد سمي به كتاب ( تنقيح الأبحاث في الملل الثلاث ) للفيلسوف عز الدولة ابن كمونة اليهودي البغدادي من رجال القرن السابع الهجري . كما جمعه القفطي والحكيم الرازي جمع كثرة حين قال ( بحثاً وبحوثاً ) . أقول الصحيح قول من قال بقياس فعل على أفعال . لكن الأب الكرمللي قد تحيف النحاة فلم يشر إلى أن منهم من ذهب إلى هذا القياس كأبي حيان ، على ما ذكرناه . وعاب عليهم أنهم اعتادوا الحكاية دون تات أو معاناة ، والمتابعة والاقتداء دون فحص أو تدبر أو اجتهاد ، ولو صحت دعواه لما اختلف أقوالهم وتباينت آراؤهم في كل مجال . وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة برأي لجنة الأصول في اقرار هذا القياس في دورته السادسة والثلاثين عام ١٩٧٠ ميلادية .

## خضم وأخصام

اختلف الباحثون في جمع خضم على أخصام ، فمنعه الشيخ إبراهيم اليازجي إذ قال : ( ويقولون هؤلاء أخصامي ، يريدون جمع الخصم بالفتح ، وفعل الصحيح العين لا يجمع على أفعال ، إلا ألفاظ شذت ليس هذا منها ، والصواب جمعه على خصوم ) وتابعه في ذلك جماعة . ورد الأستاذ سليم الجندي هذا القول مستظهراً بما جاء في مستدرک التاج ( ومما يستدرک عليه الأخصام جمع خضم ككتف وأكتاف ، أو جمع خضم كفرخ وأفراخ ، أو جمع خصيم كشهيد وأشهد ) . وقد أثبت ( خصماً على أخصام ) في كتابي ( أخطأونا في الصحف والدواوين ) محتجاً بهذا النص ، فثبت بذلك جمع خضم على أخصام لمجيء السماع به ، وقد رأيت أن القياس يؤيده .

## زهر وزهور وأزهار

جاء الزهر بسكون الهاء وفتحها ، وجمع في المعاجم على ( أزهار ) ، وقد يجمع ( الزهر ) الساكن العين قياساً على ( زهور ) . لكنه قيل إن الأصل فيه التحريك أي ( الزهر ) بفتح الهاء ، والزهر بالسكون فرع منه . وقياس فعل المفتوح العين على أفعال ، فاعتبر في الجمع الأصل فقيل أزهار دون زهور الذي هو جمع ( زهر ) بسكون الهاء . وقد أخذ بهذا من المحدثين الشيخ مصطفى الغلايني في كتابه ( نظرات في اللغة والأدب ) .

أقول أما أن ( فعلاً ) بسكون العين يجمع في الكثرة على فعول فهو ما قال به سيبويه في الكتاب ( ١٧٥/٢ ) ، إذ جاء فيه ( . . فاذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على فعال

وعلى فعول ، وذلك قولك كلاب وكباش ويغال . وأما الفعول فنسور وبطون . وربما كانت فيه اللفتان فقالوا فُعول وفِعَال ، وذلك قولهم فروخ وفراخ وكعوب وكعاب (وفعول وفَعَال) . ونحو من ذلك ما جاء في شرح الشافية للرضي ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وألفية ابن مالك ، وحاشية الصبان على شرحها .

وأما أن العرب قد جمعت زهراً على أزهار دون زهور لأنها جمعت زهراً بالتحريك ، واعتدت به أصلاً فاستغنت بذلك عن جمع ( زهر ) بسكون الهاء ، فهذا قد بُني على ما ذهب إليه الكثرة من الأوائل من أن فعلاً ساخن العين صحيحها لا يقاس على أفعال. أما وقد ثبت أن أفعالا يكثر في جمع فعل وفعل ، بسكون العين وفتحها ، على السواء ، فقد وهن القول بأن العرب قد اعتمدت في الجمع على ( زهر ) بالتحريك دون زهر ( بالاسكان .

والخلاصة أننا إذا جمعنا زهراً باسكان الهاء على زهور فقد أخذنا بالقياس الغالب ، وقد جاء هذا في كلام الأئمة . قال صاحب المصباح في مادة - روض - ( الروضة الموضع المعجب بالزهور ) كما أشار إليه الشيخ أمين ظاهر خير الله في كتابه ( اللؤلؤ المنضود ) . قلت جاء في التاج أيضاً في الكلام على - العنبر - ( وقيل الأصح أنه شمع عسل ببلاد الهند ، يجمد وينزل البحر ، ومرعى نحله من الزهور الطيبة ، يكتسب طيبه منها ) ، كما أشار إليه العدناني في معجمه .

أما الأزاهير فجمع الأزهار كالأقواويل جمع الأقوال . وبقي أن نشير إلى أن ( الزهور ) مصدر ( زهر ) أيضاً كفسح له في المجلس فسوحاً . ففي اللسان ( وزهر السراج يزهر زهوراً وازدهر تلاًزاً . . قال الأزهري . . وزهرت النار زهوراً أضاعت وأزهرتها أنا ) .

### جو وجواء وأجواء

والجو بتشديد الواو يجمع على جواء بكسر الأول ، وعلى أجواء . ومن النقاد من قصر جمعه على جواء . قال الأستاذ أحمد حسن الزيات في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج/٩) : ( العرب يجمعون الجو على جواء ، والمحدثون يجمعونه على أجواء ) . وليس هذا بالوجه ، فقد جاء جمع الجو على أجواء غير مرة ، في نهج البلاغة من ذلك قوله (١٠/١) : ( ثم أنشأ سبحانه فتق الأجواء وشق الأرجاء ) قال الشارح ( الأجواء جمع جو ، وهو هذا الفضاء العالي بين السماء والأرض ) . وقوله (١٦٧/١) : ( وحشا بهم فتوق أجوائها ) . قال الشارح ( الأجواء جمع جو ، وأصله ما اتسع من الأودية ، ويقال لما بين السماء والأرض من الفضاء جو ) . والضمير في ( بهم ) عائذ إلى الملائكة . وقد حكى صاحب النهاية قول علي ( رض ) : ( فتق الأجواء . . ) وحكاه عنه صاحب اللسان .

ولكن أي الجمعين هو القياس أجواء أم جواء ؟

أقول من القدماء من قال بقياس فعل على أفعال لكنه اشترط أن يكون صحيح العين كأبي حيان ومنهم من قال بقياسه فاشترط أن يكون مبدوءاً بهمزة أو واو ، أو يكون مضاعفاً.

ولم أر في أمثلة المضاعف ما جاء معتلا . ومنهم من شرط أن يكون أجوف معتل العين دون اللام ، بالواو أو الياء . ومن أمثلة الكتاب ( ١٨٤/٢ - ١٨٥ ) : ( سوط واسواط وثوب وأثواب ونوع وأنواع ) من الواوي ، و ( بيت وأبيات وقيد وأقياد وخيط وأخياط وشيخ وأشياخ ) من اليائي . ونحو من ذلك ما جاء في الشافية وشروحا . فليس جمع جو على أجواء قياسا عند الأقدمين ، وإنما هو كذلك عند المحدثين .

أما جمعه على ( جواء ) فهو قياس غالب عند الأقدمين فقد جمعوا فعلا في الكثرة على فعال عامة كما أشرنا إليه وذكر الرضي من الناقص الدلو والدلاء والظبي والظباء .

### قبو وأقبا

جمع قبو على أقبا صحيح . قال الفيومي ( القبو معروف والجمع أقبا ) . وأفعال ينقاس جمعا لفعل صحيح العين عند بعض الأقدمين ، وكذلك هو عند المحدثين . على أن الكتاب يجمعون القبو على أقبية ، وقد انفرد بجمعه هذا البستاني في معجمه محيط المحيط . وحقيقة الأمر أن الأقبية لا يصح جمعا لقبوي الأصل ، لأن ( أفعلة ) لا ينقاس جمعا لثلاثي . قال صاحب الهمع ( أفعلة يطرد في اسم مذكر رباعي ثالثه مد ٠٠ ) ثم قال ( وندر قَدَح وأقدحة وقز وأقزة وخال وأخولة ) . فالأقبية إذن ليست قياسا في جمع ( قبو ) ولم يرد به نص معتمد . لكن ( الأقبية ) جمع قبا بفتح أوله ، والقبا نوع من اللباس . قال الفيومي ( والقبا ممدود والجمع أقبية ) وقال ابن منظور ( والقبا ممدود ، من الثياب ، الذي يلبس . مشتق من ذلك لاجتماع أطرافه ، والجمع أقبية ) .

### الأقبية جمع الجمع

مر بنا أن ( فعلا ) يجمع في القلة على أفعال ، وفي الكثرة على ( فعال ) نحو كعب وكعاب ، قياسا غالبا ، فيقال على ذلك قبو وقبا ، وقبا هذا يجمع أقبية ، فيكون أقبية هنا جمع الجمع . وليس هذا بدعا ، فقد قال الأئمة نحواً منه في تخريج ( فعَل ) بفتح العين على أفعلة كندى وأندية . فقد جاء في كشف الطرة للألوسي : ( وقال آخرون بل هو جمع الجمع فكأنه جمع ندى على نداء مثل جمَل وجمال ، ثم جمع نداء على أندية مثل رشاء وأرشية وغطاء وأغطية ) . وقد اعترض على هذا ، إذ جاء في المصدر ( وردة السهيلي بأن فعلا جمع كثرة فلا يجمع هذا الجمع الذي هو للقلة ) . وفحوى قوله أن ( فعلا ) جمع من جموع الكثرة ، و ( أفعلة ) من جموع القلة ، فكيف يجمع ما هو من جموع الكثرة على جمع من جموع القلة ؟ أقول الجواب عن اعتراض السهيلي قريب وليس بالبعيد . فالعرب لم يعتدوا بهذا في جمع الجموع . والافكيف جمعوا ( البيوت والرجال والديار ) على ( البيوتات والرجالات والديارات ) وليس ( الفعول والفعال ) من جموع الكثرة والجمع السالم من جموع القلة ؟ وقد جاء في المخصص لابن سيده حول جمع الجمع ( ١١٨/١٤ ) : ( وقالوا أصيل وأصل ثم كسروا أصلا على أصل ) . وأوليس الأصل جمع كثرة وأصل جمع قلة . وقد بحث هذا ابن جني في اعراب الحماسة فأقر جمع صواحب



ومَوَالٍ على صواحبات ومَوَالِيات ، ونواكس على نواكسين ، ونداء جمع ندى على أندية ، كما ذكره في الخصائص ( ٢٣٦/٣ ) .

### رحى على أرحاء وقفا على أقفاء

عاب الحريري في درة الغواص جمع ( رحي وقفا ) وهما ثلاثيان على (أرحية وأقفية) فقال : ( والصواب فيهما أرحاء وأقفاء ) ، وذهب الى هذا كثيرون . وجاء في المصباح ( وربما جمعت على أرحية ومنعه أبو حاتم وقال هو خطأ . . وقال ابن الأنباري : والاختيار أن يجمع الرحي على أرحاء والقفا على أقفاء . . لأن جمع فَعَلَ على أَفْعَلَة شاذ . وقال الزجاج أيضاً : الرحي أنثى وتصغيرها رَحِيَّة ، والجمع أرحاء ، ولا يجوز أرحية ، لأن أفْعَلَة جمع الممدود لا المقصور ، وليس في المقصور شيء يجمع على أفْعَلَة ) . ونحنا هذا النحو الامام ابن مكي في كتابه ( تثقيف اللسان وتنقيح الجنان ) فاعتد جمع ( القفا والرحى ) على ( أقفية وأرحية ) من الخطأ ، كجمع الهوى على أهوية .

### ورود السماع بأرحية وأقفية

على أن من الأئمة من أقر ( أرحية وأقفية ) وحملهما على السماع ، لكنه علل ذلك ، كما فعل ابن بري فقال : ( ما أنكره الحريري ورد السماع به . . فقالوا : رحي وأرحية وقفا وأقفية . . وهذا مما حملوا فيه المقصور على الممدود ) ، وقال ( رحي وقفا سَمِعَ فيهما المدّ فيكون هذا من مدّهما ) . أي أن ( أرحية وأقفية ) جمعان لـ ( رحاء وقفاء ) في الأصل ، مفردين ، دون ( رحي وقفا ) .

ولكن جاء في المصباح ( قفا يذكر ويؤنث وجمعه على التذكير أقفية ، وعلى التأنيث أقفاء مثل أرحاء ، قاله ابن السراج . . ) : وهو غريب . فإذا كان أقفية قياساً فان النحاة لم يشترطوا في قياس أفْعَلَة تذكير مفرده وحسب ، بل التزموا أن يكون رباعياً ، وإذا كان سماعياً فلا حاجة الى اشتراط هذا .

### شرط الجمع على أفْعَلَة

شرط الجمع على أفْعَلَة أن يكون مفرده اسماً مذكراً رباعياً ثالثه مدّ . فكيف ساغ أن يجمع ( قباء ) على أقبية و ( نداء ) على أندية ، وقباء ونداء جمعان فهما مؤنثان ؟ أقول قد ذهب الى هذا بعض الأئمة . قال صاحب المصباح ( الشتاء جمع شتوة مثل كلبة وكلاب ) وأردف ( ويقال انه مفرد ، علم على الفصل ، ولهذا جمع على أشتية . وجمع فعال على أفْعَلَة مختص بالذكر ) . وهكذا نزاع بعضهم الى أن الذي جمع على أشتية هو شتاء المفرد المذكر خاصة . لكن آخرين لم يروا هذا الرأي اذ قالوا : الشتاء جمع ويجمع على أشتية . ويقوي هذا ما جاء في الصحاح ( الشتاء معروف ، قال المبرد هو جمع شتوة ، وجمع الشتاء أشتية ) . ونحو هذا في القاموس أيضاً .

فتبين بهذا أن الأئمة قد جمعوا فعالاً على أفعله ، ولو كان جمعاً ، وأصبح شرط التذكير مخصوصاً بالمفرد وانظر الى قول الجوهري في الصحاح في جمع (جرو) : (الجرو ٠٠ ولد الكلب والسباع ، والجمع أجر ، وأصله أجرو على أفعل ، وجراء ، وجمع الجراء أجرية ) ٠ وهكذا جمع الجرو على جراء ، والجراء على أجرية ، كما جمع القبو على قباء ، والقباء على أقبية ٠

وأورد ابن سيده في مخصصه ( ١١٦/١٤ ) قول الشاعر ( يجئن من أفجة مناهج ) فقال ( من العيب أن يكون فعل يكسر على أفعله ، ويجوز أن يكون فج كُسِّر على فجاج ثم كُسِّر فجاج على أفجة ، فيكون من باب جمع الجمع ) ٠ وفي طريقة هذا قول أبي على المرزوقي في شرح الحماسة ( ٨١٩ ) : ( فأنجدة جمع نجاد ونجاد جمع نجد ) فأنجدة جمع الجمع ٠

### عتاد على أعتد وأعتدة وأعتاد

ذهب الشيخ مصطفى الفلايني في تخريج ( أعتاد ) جمعاً لعتاد ، الى أن ( الأعتاد ) جمع الجمع ٠ ففي النهاية لابن الأثير ( أن خالد بن الوليد ، رضي الله عنه ، جعل رقيقه وأعتده حبساً في سبيل الله ٠ الأعتد جمع قلة للعتاد ، وهو ما أعدّه الرجل من السلاح والدواب وآلة الحرب ، وتجمع على أعتدة أيضاً ) ٠ وفيه أيضاً ( وفي رواية أنه احتبس أذراعه وأعتاده ) ٠ قال الفلايني في كتابه ( نظرات في اللغة والأدب ) : ( قال بعضهم والرواية الصحيحة : وأعتده ٠ ومعنى ذلك عدم صحة الرواية لا عدم صحة الجمع اللغوي ، كما هو واضح ٠ ولو كان الأعتاد جمعاً غير صحيح لتكلموا على فساده لغة ٠ ويؤيد أن هذا الجمع صحيح لغة قول اللسان في تفسير الحديث : يقول إذا كان قد جعل أذراعه وأعتاده في سبيل الله تبرعاً وتقرباً الى الله ، وهو غير واجب عليه ٠ فكيف يستجيز منع الصدقة الواجبة عليه ؟ ) ٠ ويقول الشيخ الفلايني ( فأنت ترى أن اللسان قد قال : الأعتاد ، وهذا دليل على صحة هذا الجمع ) ٠ ويمضي الشيخ في تخريج ( الأعتاد ) فيقول : ( فالأعتاد ، كما ترى ، جمع صحيح ، لكنه ليس جمعاً لعتاد ، وإنما هو جمع لعتد بضمّتين ، وهذا جمع لعتاد ٠ فالأعتاد جمع لعتاد ٠ فالأعتاد جمع الجمع ) ٠ والقول ما قال ٠

### حسناء وحسناوات

شاع جمع ( حسناء ) على ( حسناوات ) وأشكل الأمر على الباحثين كيف يجمع فعلاء ، صفة بالآلف والتاء ، وقد منع العلماء جمع ( فعلاء أفعل ) من الصفات جمع تصحيح وقالوا أن باب التذكير على ( فُعل ) بضم فسكون ، في التأنيث والتذكير ٠ تقول حمراء وأحمر وتجمعهما على حمر ، وصفراء وأصفرو وتجمعهما على صفر ٠ على أن ( حسناء ) فعلاء لا أفعل لها ، قال الجوهري في صحاحه ( وامرأة حسناء ولم يقولوا رجل أحسن ) فهل يجري عليها المنع من التصحيح ؟

قال ابن مالك في شرح التسهيل : ( واستثنيت - من الصفات - أفعال وفعلاء المقابلين لفعلان وأفعال ، فانهما لا يجمعان بالآلف والتاء ، كما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون ) وأردف ( ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر له على أفعال ، نحو قولهم : امرأة عجزاء وديمة هطلاء ، لأن منع الآلف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من نحو أحمر ، وذلك مفقود في عجزاء وأخواتها ، فلا منع من جمعهما بالآلف والتاء ) . وهذا يعني أن المانع من جمع هطلاء وعجزاء بالآلف والتاء هو جمع مذكرهما بالواو والنون ، فلما انتفى مجيء مذكرهما أصلاً سقط المانع فكان من حقهما الجمع بالآلف والتاء . وهكذا قيل ( هطلاوات وعجزاوات ) . وإذا كان ( حسناء ) من أخوات ( هطلاء وعجزاء ) كما بينا وأوضحه الجوهري في صحاحه فقال ( وديمة هطلاء ولا يقال سحاب أهطل . . وامرأة حسناء ولم يقولوا رجل أحسن ) فقد صح في حسناء ما صح في هطلاء وعجزاء فجاز ( هؤلاء حسناوات ) على فملاوات كما قلت هطلاوات وعجزاوات .

وتابع ابن مالك قوله ( على أن الجمع بالآلف والتاء مسموع في خيفاء وهي الناقعة التي خيفت أي اتسع جلد ضرعها ، وكذا سمع في دكاء وهي الأكمة المنبسطة ) . وهذا يفيد أنك تقول في جمع ( خيفاء ودكاء ) خيفاوات ودكاوات ، كما قلته في أخواتهما ، ولكن لسبب آخر هو كونهما صفتين غالبتين . ولم ينفرد ابن مالك برأيه هذا ، فقد سبقه إلى ذلك كثيرون . قال الجوهري في صحاحه ( وناقعة دكاء لا سنام لها والجمع دكاء ودكاوات مثل حمر وحمراوات ) ، فقال ابن بري ، وهو من تعلم احاطة وتحقيقاً ( حمراء لا يجمع بالآلف والتاء فيقال حمراوات ، كما لا يجمع مذكره بالواو والنون فيقال أحمررون . وأما دكاء فليس لها مذكر ، ولذلك جاز أن يقال دكاوات ) .

والذي يستبان بهذا أن ابن بري وابن مالك قد منعا جمع ما كان على ( أفعال فعلاء ) بالآلف والتاء دون فعلاء الذي لا أفعل له كهطلاء وعجزاء وحسناء وما مثلها .

### دكاء ودكاوات

على أن ل ( دكاء ) فضل بحث ومزيد بيان . ذلك أن ( دكاء ) في الأصل صفة للأرض إذا انبسطت . ثم قيل من هذا ( ناقعة دكاء ) إذا انبسط ظهرها فلم يكن به سنام . قال صاحب المفردات ( وأرض دكاء مسواة والجمع دكاء ، وناقعة دكاء لا سنام لها ، تشبيهاً لها بالأرض الدكاء ) . ويتبين بالبحث أن ل ( دكاء ) أحوالا ثلاثاً : الأولى في قولك ( أرض دكاء وأراض دكاء ) وهي هنا صفة جارية على فعلها تجمع جمع ما كان على زنتها من الصفات أي جمع فعلاء التي لها مذكر على أفعل . والثانية في قولك ( ناقعة دكاء ) وهي هنا صفة على فعلاء ولكن لا أفعل لها . ومن ثم جاز قولك ( نوق دكاوات ) . قال ابن سيده ( ٥٦ / ١٦ ) : ( فعلاء لا أفعل لها من جهة السماع . . وناقعة دكاء مفترشة السنام ، ولم يقولوا جمل أدك ، إنما الأدك من الخيل المريض الظهر ، والأثنى دكاء ) . فدكاء هذه جمعت على دكاوات لأنها فعلاء لا أفعل لها . الحال الثالثة دكاء في كلام

ابن مالك ( دكاء وهي الأكمة المنبسطة ) فدكاء هذه صفة اشتهر استعمالها منقطعة عن موصوفها وقد استغني بها عنه فغدت تقوم مقام الاسم للأرض المنبسطة أو الرابية ، كما اشتهر ( الخضراء ) اسماً للخضر من البقول • قال الجوهري في صحاحه ( تدكدكت الجبال أي صارت دكاوات ، وهي رواب من طين واحدتها دكاء ) • وقال ابن منظور ( والدكاء الرابية من الطين ، ليست بالغليظة والجمع دكاوات ، أجروه مجرى الأسماء لغلبته ، كقولهم ليس في الخضراوات صدقة ) . فدكاء هذه اذن صفة غالبية أنزلت منزلة الأسماء فجمعت جمعها بالألف والتاء كما جمعت خضراء على خضراوات وصحراء على صحراوات • قال ابن سيده ( ٤٤ / ١٦ ) : ( فعلاء صفة غالبية غلبة الاسم • • الدكاء رابية من طين ليست بالغليظة والجمع دكاوات ) • وهكذا ( خيفاء ) وهي اسم للناقة التي اتسع ضرعها ، جمعت على ( خيفاوات ) لأنها صفة غالبية • ففي اللسان ( الأولى نادرة أي خيفاوات جمع خيفاء لأن فعلاوات إنما هي للاسم أو الصفة الغالبة غلبة الاسم ، كقوله - ص - ليس في الخضراوات صدقة ) •

★ ★ ★

وخلاصة القول أن ملاك الأمر في التماس الجمع للآحاد أن نستفرغ الوسع في البحث عن قياسه الصحيح بعد تعرّف حال الواحد من حيث مبناه ومعناه وموقعه من الاستعمال جميعاً ، فنأتي المسألة من وجهها ونبتغيها من أماتها •

★ ★ ★